

## الفصل الاول

### المالية العامة

قبل تناول موضوع المالية العامة لا بد من التطرق لبعض المفاهيم التي لها علاقة بنشوء وتكوين المالية العامة في الدول ومن هذه المفاهيم هو الحاجات الخاصة والحاجات العامة.

#### 1-الحاجات الخاصة (الفردية)

وهي تلك الحاجات التي تنشأ مع نشوء الانسان ويمكن القول بانه لا يمكن الاستغناء عنها كحاجته الى الغذاء والملبس والسكن وكذلك هذه الحاجات يقوم الانسان بإشباعها بمجهوده الذاتي وبحدود قدراته. وهذه الحاجات مستمدة من مقتضيات الحياة المادية والروحية للانسان.

#### 2-الحاجات الجماعية (العامة)

وهي تلك الحاجات التي نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية ولم يستطيع الافراد بذاتهم من اشباع هذه الحاجات بل تطلب ذلك تدخل الدولة في اشباع هذه الحاجات كالعدالة والامن والصحة وغيرها من الحاجات التي لا يستطيع الافراد اشباعه بسبب ارتفاع تكاليفها او ان الفرد ليس بمصلحته القيام بأشباع مثل هذه الحاجات. ويلاحظ من التعريفين السابقين بانه لا توجد فروق جوهرية أو موضوعية بين الاثنين لذلك فإنما يعتبر حاجة عامة في دولة ما قد يكون حاجة خاصة في دولة اخرى او قد يكون هنالك حاجة عامة كانت في عسراً ما ولكنها تحولت الى حاجة خاصة في عصرنا هذا أو قد يكون هنالك ازدواجية ما بين الحاجة الخاصة والعامة مثلاً الغذاء وهو حاجة خاصة وعامة في نفس الوقت.

وبالرغم من هذا التشابه الا ان كتاب المالية وضعوا بعض المعايير الاساسية للتمييز بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة . ومن بين هذه المعايير .

#### أ- مصدر الاحساس بالحاجة:

وفقاً لهذا المعيار فان الحاجة تكون خاصة او فردية اذا كان مصدر الاحساس بالحاجة فردي . أما اذا كان مصدر الاحساس جماعية فان هذه الحاجة تكون جماعية ومن المآخذ او عيوب هذا المعيار انه قد يكون مصدر الاحساس بالحاجة جماعي ولا تقوم الدولة باشباع هذه الحاجة بالرغم من الاحساس بها هو احساس جماعي . لذلك يقوم القطاع الخاص باشباع هذه الحاجة .

#### ب- اعتماد مبدأ العقلانية او الرشادة :

يسعى الافراد دائماً في اشباع حاجاتهم الخاصة الى اعتماد مبدأ العقلانية (الرشادة) من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من المنفعة باقل دخل ممكن أو اقل تكاليف ممكنة. اما الدولة فانها تقوم باشباع الحاجات العامة بغض النظر عن هذا المبدأ لأنها تقوم باشباع الحاجات العامة محققة اكبر قدر من المنفعة العامة .

#### 3-القائم بعملية اشباع الحاجة :

يعتمد هذا المعيار على اساس ان الحاجات العامة أو احدى الهيئات التابعة لها هي تلك الحاجات التي تقوم باشباعها الدولة من خلال الانفاق العام. والحاجات الخاصة هي تلك الحاجات التي يقوم بها القطاع الخاص .

#### 4-معيار طبيعة الحاجة وطبيعة القائم باشباعها

حتى تتحقق الحاجة العامة يجب ان يتوفر شرطان

الاول: أن اشباع الحاجة منفعة جماعية اي لجميع افراد المجتمع .

الثاني: ان يكون اشباع مثل هذه الحاجة واجبا من واجبات الدولة .

وبلاحظ من هذا المعيار ان الحاجة العامة هي تلك الحاجة التي لا تهم فردا واحداً وانما تهم الجماعة بأكملها . ويؤدي اشباعها الى تحقيق منفعة عامة كما ان وظائف الحاجات العامة هو الذي يحدد نطاق النفقات العامة (كلما زادت الحاجات العامة وتنوعت تزداد نفقاتها العامة وبالعكس).

ويمكن القول بأن هذا المعيار يمكن الاعتماد عليه اكثر من غيره للتمييز ما بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة .

#### ثانياً: خصائص الحاجات الخاصة والعامة:

- خصائص الحاجات الخاصة : تتميز الحاجات الخاصة بما يلي :

1-يقوم القطاع الخاص بتوفيرها للأفراد.

2-يستهلكها الافراد كلا حسب قدرته الشرائية.

3- عدم مساواة الانتفاع من الحاجات بين الافراد لان مثل هذه الحاجات تكون

محكومة بقدرة المستهلك والاسعار .

4-الحاجات الخاصة قابلة للتجزئة .

5-الحاجات الخاصة قابلة لاستبعاد الآخرين من المنفعة بها فمن يستطيع ان

يشترى حاجة خاصة كأنه سوف يستبعد الآخرين من شرائها اذا كانت غير

متوفرة في الاسواق .

- 6- حجم الانفاق على الحاجات الخاصة غالباً ما يكون قليل .
- 7- اشباع الحاجات الخاصة من قبل القطاع الخاص غالباً ما يؤدي الى تلوث البيئة.
- 8- يعتمد القطاع الخاص في توفير الحاجات الخاصة على مبدأ الربحية .

### ثالثاً: المالية الخاصة (والعامة)

يقصد بالمالية الخاصة: هي المالية المتعلقة بالافراد الطبيعيين والمعنويين.

اما المالية العامة : فهي المالية التي تخص الدولة.

### المقارنة ما بين المالية العامة والمالية الخاصة

- 1- من حيث الملكية: تتميز المالية الخاصة بالملكية الفردية لوسائل الانتاج.  
اما المالية العامة فهي تتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج .
- 2- من حيث الاسلوب (تقدير النفقات والايادات)

تتميز المالية الخاصة باعتبار اسلوب اولوية الايرادات من ثم تحدد نفقاتها في حدود ايراداتها المتاحة وتسعى دائماً الى ان لا تتجاوز نفقاتها الايرادات أما في المالية العامة فالأسلوب يختلف فالدولة تسعى الى تخطيط وتقديم نفقاتها العامة بغض النظر عن ايراداتها المتاحة ويعود سبب ذلك الى ان قدرة وامكانية الدولة في الاقتراض اكبر مما هو موجود لدى الافراد كما ان ثقة الافراد بالدولة تمون اكبر مما هو عليه لدى الافراد انفسهم.

- 3- من حيث التنظيم: تتميز المالية العامة تتميز المالية العامة بكونها منظماً جداً على العكس من المالية الخاصة التي تتميز بكونها غير منظمة فهي غالباً ما تكون على شكل قيود وسجلات حسابية بسيطة. اما المالية العامة

فهي اكثر تنظيماً تبدأ من سجلات القيود اليومية وتنتهي بسجلات وقيود الحسابات الختامية السنوية. فضلا عن ذلك أن المالية العامة تخضع لأجهزة الرقابة المالية والتدقيق.

4- من حيث الهدف: غالباً ما يكون هدف المالية لدى القطاع الخاص هو الحصول على اكبر مدى من الارباح باقل التكاليف اما الدولة فانها تسعى دائماً الى تحقيق اقصى منفعة عامة بغض النظر عن التكاليف ويرجع سبب ذلك الى ان نطاق الدولة يكون اوسع من نطاق الافراد والشركات.

## الفصل الثاني

### المالية العامة في الانظمة الاقتصادية

اولاً: المالية العامة في النظام الرأسمالي:

ان المالية العامة في اي بلد من البلدان تعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي في ذلك البلد لذلك ستكون انعكاساً للفلسفة أو النظرية الاقتصادية التي تحكم اقتصاد اقتصاد ذلك البلد فعندما نقول المالية العامة في الدول الرأسمالية نقصد بذلك ان المالية ستكون محكومة بالنهج الرأسمالي وكذلك الحال بالنسبة للمالية العامة في الدول الاشتراكية.

#### 1-المالية الكلاسيكية المحايدة

لقد كانت المالية الكلاسيكية انعكاس لافكار الاقتصاديين الكلاسيك الذين وضعوا اسس النظام الرأسمالي . لذل لا بد لنا من التعرف على اهم الاسس او الفروض التي ارتكزت عليها النظرية الكلاسيكية ومن اهم تلك الاسس التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية هي ما يلي.

- 1- حرية النشاط الاقتصادي والمطالبة بعدم تدخل الدولة الا في مجالات خاصة .  
اذ كان يعتقد الكلاسيك بان مبدأ المنافسة سواء كان من جانب المنتج او المستهلك هو المبدأ المناسب او الافضل .
- 2- يعتبر الكلاسيك ان النقود هي مجرد وسيط للتبادل وليس هناك دافع لدى الافراد للاحتفاظ بها .
- 3- ان الاستثمار هو عامل محفز للنمو الاقتصادي .
- 4- الادخار لدى الافراد يوجه باكملة نحو الاستثمار .
- 5- يتحدد سعر الفائدة من خلال توافق رغبات المدخرين والمستثمرين . اي عندما يتساوى الاستثمار والادخار .
- 6- يعتمد الكلاسيك بشكل عام على مبدأ التوازن الاقتصادي العام في حالة الاستخدام التام اي عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي دون وجود حالة بطالة وهذه الفكرة مبنية اساس على قانون ساي للاسواق والذي ينص (العرض الكلي دائماً يخلق الطلب الكلي ويساويه) .

**لذلك انحصرت طبيعة المالية العامة لدى الكلاسيك بالنقاط التالية :**

- 1- حدد الكلاسيك وخاصة الاقتصادي ادم سميث وظائف رئيسية هي الدفاع ، والامن والعدالة . اضافة الى وظائف ثانوية اخرى . كتسهيل النشاط التجاري الخاص وحماية الملكية الخاصة.
- 2- حتى تقوم الدولة بتلك الوظائف يجب عليها توفير الايرادات العامة لتغطية تلك النفقات ولا سيما ايرادات الضرائب .
- 3- يجب ان تكون الضرائب المفروضة على الافراد هي من النوع غير المباشر التي لا تمس دخول الافراد لان الضرائب المباشرة ستؤدي الى حتماً الى

انخفاض دخول الافراد وبالتالي انخفاض الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار وتدهور الاقتصاد .

4- يجب ان تكون الميزانية العامة متوازنة دائما بمعنى اخر ان تغطي الايرادات العامة النفقات العامة للدولة ولا يوجد هناك حالة فائض او عجز في الميزانية العامة. لان ذلك سيؤدي الى خلق الشرط الرئيس في التوازن العام.

### ثانياً المالية الكينزية (المتداخلة)

لقد عجزت النظرية الكلاسيكية عن ايجاد تفسيرات وحلول مقنعة لأزمة الكساد العظيم التي حدثت عام (1929). وذلك لانها لم تضع اصلاً حلاً لهذه الازمات، كما انها اعتمدت على مبدأ رئيس وهو حدوث حالة التوازن الاقتصادي الدائم وقد تعرض النموذج الكلاسيكي الى انتقاد كبير من قبل الاقتصادي كينز اذ انتقد هذا الاقتصادي المحاور الاساسية للفلسفة الكلاسيكية في الجوانب التالية:

1- انتقد كينز مبدأ حرية النشاط الاقتصادي والمنافسة التامة فقد اعتقد كينز بطلان هذه على العكس من الكلاسيك الذين كانوا يؤمنون بان المنافسة هي الافضل بالنسبة لافراد المستهلكين والمنتجين فيرى كينز ان المنافسة سوف تلغي او تقتل المنافسة من خلال ظهور مشروعات احتكارية كبيرة لم تكن معروفة لدى الكلاسيك وهذه المشروعات ستتركز فيها رؤوس اموال كبيرة والتي من خلالها تستطيع طرد المشروعات الصغيرة من المنافسة من خلال دمجها او انسحابها من السوق . وهذا ما يسميه بان المنافسة سوف تلغي المنافسة.

2- اعتبر كينز ان النقود هي ليست مجرد وسيط للتبادل وانما هي ايضا او المضاربة او الاحتياط.

3- اثبت كينز ان الادخار لا يساوي دائماً الاستثمار لان قرارات المدخرين تختلف عن قرارات المستثمرين.

4- كذلك برهن كينز على بطلان قانون ساي للاسواق حيث ذكر كينز بان (الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي) لان زيادة الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة الحافز لدى المستثمرين لزيادة الانتاج ومن ثم زيادة الطلب على عناصر الانتاج او العمل او اليد العاملة ومن ثم زيادة الاجور وتخفيض البطالة وزيادة الاجور يعني زيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب الكلي من جديد.

5- انتقد كينز فكرة التوازن الاقتصادي التي امن بها الكلاسيك حيث برهن على ان التوازن قد لا يحدث عند مستوى الاستخدام الكامل بل دون ذلك بسبب ما يسميه نقص الطلب الكلي الفعال وان رد الفعل على هذا الخلل الناشئ في التوازن قد يحتاج الى فترة طويلة وتدخل من الدولة حتى ينشئ التوازن الجديد.

لذا تبلورت لدى كينز فكرة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة نفقاتها العامة لتحفيز الطلب الكلي وامتصاص البطالة وهناك ثلاث اعتبارات او مبررات وضعها كينز لتدخل الدولة وهي:

أ- اعتبارات مالية: نتيجة تزايد النفقات العامة للدولة ادى ذلك الى زيادة حاجة الدولة الى الموارد المالية لغرض تمويل او تغطية هذه النفقات لذلك على الدولة ان توسع وتنوع مصادر ايراداتها لتغطية هذه النفقات.



ب- اعتبارات اجتماعية: من خلال اعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.

ت- اعتبارات اقتصادية: للحد من التقلبات الاقتصادية وكثرة المشاكل المرتبطة بها كمشاكل البطالة والتضخم كذلك ان مثل هذه المشاكل تتطلب من الدولة زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

### مراحل المالية المتدخلة

أولاً:المالية المحفزة: وهي مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الدولة في مرحلة الانكماش الاقتصادي مستخدمة بذلك نفقاتها العامة والغاية منها هو التحفيز للانتعاش الاقتصادي. وهذه المرحلة تتطلب من الدولة باتخاذ عدة اجراءات.

1-زيادة النفقات العامة ويجب تمويل هذه النفقات من خلال الاصدار النقدي والقروض الخارجية حتى لا يؤثر ذلك على مستوى الانفاق الخاص والقوة الشرائية للأفراد .

2-ان يكون ضخ النفقات العامة في الاقتصاد على شكل مراحل متتالية وخاصة عند بدء مرحلة التحفيز للانتعاش ولا يحتاج بعد ذلك الى تدخل الدولة لان هذه الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة متتالية من خلال اثر المضاعف.

3-ان مقدار الزيادة في النفقات العامة يتوقف على طبيعة الظرف الاقتصادي القائم وعلى مدى الانخفاض الحاصل في مستوى الطلب الفعلي وقد تكون هذه الزيادة محدودة أو بالعكس.

## المرحلة الثانية: المالية المعوضة

وهي مجموعة من الاجراءات من خلال استخدام بنود الموازنة العامة (النفقات العامة ، الإيرادات) لتحقيق التوازن الاقتصادي وتلافي الدورات الاقتصادية او الانكماشية وتتمثل قواعد المالية العامة المعوضة بما يلي:

- 1- في حالة الانكماش الاقتصادي: أي عندما يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي ودون مستوى الاستخدام الكامل . فان الدولة سوف تلجأ الى زيادة القوة الشرائية لدى الافراد من خلال احداث عجز مقصود في ميزانيتها فنقوم بزيادة النفقات العامة او خفض الضرائب او استخدام الاثنين معاً.
- 2- في حالة التضخم: عندما يعاني الاقتصاد من حالة الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي فان الدولة ستقوم بخفض مستوى الطلب عن طريق خفض القوة الشرائية للأفراد من خلال خفض النفقات العامة او زيادة الضرائب او الاستخدام الاثنين معاً.

## 2-المالية العامة في البلدان الاشتراكية

تعتمد الدول الاشتراكية على الملكية العامة لوسائل الانتاج فنقوم الدولة بادارة الانتاج والاستهلاك وفقاً للتخطيط المركزي الذي يدار من قبل الدولة وهذا يعني ان الدولة تقع على عاتقها مسؤولية تميل الخطة العامة. ومن هنا يصبح مفهوم المالية العامة في الدول الاشتراكية مفهوماً جديداً يعتمد على فلسفة الدولة في الحياة. فالمالية العامة في الدول الاشتراكية لم تعد كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي تكفي باقتطاع جزء من الدخل القومي وتستخدمه كنفقات عامة . اي ان ميدان المالية العامة في المجتمع

الاشتراكي اصبح يشمل جميع قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن خلال ذلك يمكن توضيح خصائص او سمات المالية في الدول الاشتراكية بما يلي:

- 1- اعتمدت الدول الاشتراكية اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج
- 2- الدولة هي المنظم الوحيد في الاقتصاد.
- 3- اعتماد مبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد. ووضع خطة اقتصادية عامة للمستقبل لذلك تصبح الخطة المالية جزء من الخطة العامة.
- 4- اعتماد مبدأ الانتاج الاجتماعي العام.
- 5- ان العلاقات النقدية في المالية الاشتراكية هي ليست علاقات اقتصادية بحتة كما هو الحال في الدول الرأسمالية بل هي علاقات بسيطة بين المجتمع والدولة.
- 6- ان الموارد المالية اغلبها تأتي من المشروعات الانتاجية للدولة وتستخدم هذه الموارد في تلبية متطلبات الانتاج الاجتماعي وتلبية الحاجات العامة المختلفة .